دول تملك امتياز انتهاك حقوق الغير دون محاسبة:

الإسلام ودول «الكونسيسيون»

سامي حسن الحمش*

■ تقوم وزارة الخارجية الامريكية سنويا بنشر لائحتها «السوداء» للدول التي تنتهك الحريات الدينية في العالم مستندة الى توصيات لجنة يعين اعضاءها الرئيس الامريكي جورج بوش والكونغرس، ولكنها على الجانب الآخر تتغاضى عن الانتهاكات الدينية التي تقوم بها الدول المتقدمة (أو الإستعمارية) وتنأى بها عن هذه اللوائح وفي أحسن الحالات تدرج جرائمها تحت مفهوم حرية التعبير «Liberte de la parole» أو «تصرفات فردية غير مسؤولة»، وهو ما تسميه دوائرنا الديبلوماسية ومنذ عقد التسعينيات «سياسة الكيل بمكيالين»، أعتقد أن عبارة «الكيل بمكيالين» مغلوطة؟ لأنه وببساطة غاب بال ديبلوماسيتنا أنه أصلاً لا يوجد مكيال، ورأيي أن كلمة «الإمتياز» هي الأصح كما أن ترجمتها الفرنسية لطيفة La Concession، وهي ذات إيقاع موسيقي خلاّب كما أنه من المعيب الاحتجاج على منهجية العمل بالـ«La Concession»، هلموا نضرب مثلاً لنرى وقعها على الأذن: (مارست الولايات المتحدة حقها كدولة من دول «الكونسيسيون» وانقضت على العراق بينما مارس جنودها «تصرفات فردية غير مسؤولة» وأحرقوا المصاحف الشريفة وداسوا عليها وانتهكوا الحرمات ونكلوا بالجرحى).

(القاعدة استباحت أمن أمريكا دمرت برجيها، فلجأت الأخيرة إلى «الكونسيسيون» واستباحت بالمقابل ليس فقط مشتبهين بانتمائهم للقاعدة بل دول وطأت أراضيها قدم من يشتبه أنه ينتمي لتلك الحركة).

وهكذا تقول الأسطورة إن العلم الوطني الدنمركي والمسمى بلغتهم «دانيبروغ» نزل «ككونسيسيون» من السماء خلال معركةٍ حربية في إستونيا بتاريخ 15 حزيران (يونيو) 1219.

وبناءً على ما سبق فإن ملكة الدنمارك مارغريت الثانية قالت انه من الضروري «اخذ التحدي الذي يشكله الاسلام على محمل الجد، على الصعيدين المحلي (أي في مملكتها) والعالمي».

Islam poses global threat, there are some things for which we should display no tolerance

L'Islam pose le festin global, lÖ sont quelques choses pour lesquelles nous ne devrions montrer aucune tolerance

Telegraph on Friday, April 15, 2005

وحذرت في الكتاب الذي حمل اسم «مارغريت» وكتبته الصحافية انيليس بيستروب من انه «تحدّ نحن مرغمون على اخذه على محمل الجد. لقد تركنا هذه المسالة قائمة لفترة طويلة جدا لاننا متسامحون ويسيطر علينا الخمول»، وكأن عمرو بن كلثوم كان يراها حين قال:

وإنّ الضّغْنَ بَعْدَ الضّغْنِ يَبْدُو
عَلَيْكَ ويُخْرِجُ الداءَ الدَّفِينا

الملكة التي تجاوزت الرابعة والستين والتي تعتلي العرش منذ 1972 أضافت: «هناك شيء مدهش بعض الشيء لدى اولئك الذين يشكل الدين كل حياتهم ويشبع حياتهم اليومية من الصباح حتى المساء ومن المهد الى القبر»، في اشارة الى المسلمين، وتابعت جلالتها: «يجب التصدي للاسلام ويجب من حين لاخر ان نواجه مخاطر ان نوصف باننا اقل مجاملة، لان هناك بعض الامور التي لا يمكن التسامح حيالها».

بقي أن نعلم أن الملكة الممتازة «مارغريت» هي رئيسة الكنيسة الانجيلية–اللوثرية التي يتبعها 85 % من سكان الدنمارك البالغ عددهم 5,4 مليون نسمة، بينما لا يتجاوز عدد المسلمين 3 %.

وقد سبق للدنمارك أن استضافت كاتبة هولندية من أصل صومالي أربأ عن ذكر اسمها كانت قد ألفت رواية سينمائية تسيء بشدة للإسلام، وقد ظهرت على إحدى المحطات التلفزيونية الدنماركية لتتحدث عن الإسلام بلغة مستهجنة، ثم لم يلبث أن استقبلها رئيس الوزراء وقلدها وساماً وأثنى على جرأتها وآرائها الحرّة.

ما سبق كان مقدمات رسمية لحث بعض المحسوبين على الجنس البشري للتمتع بالامتياز الممنوح لهم سواءً من السماء أو من ملوكهم ورؤسائهم فقاموا بترجمة مكنون أنفسهم إلى إساءات بحق أمة سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وذلك تيمناً بأبي لهب مع فارق أن الأخير كان معروف النسب، هذه ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تقوم بها حثالة الأمم بانتهاك مقدسات المسلمين، ولكنها المرة الأولى التي تهب فيها الشعوب العربية والإسلامية في تناغم منقطع النظير لنصرة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، ولم نتفاجأ بموقف المملكة العربية السعودية وليبيا وسورية باستدعاء سفرائهم من تلك الدول خاصة مع ما للسعودية وسورية من موقع في قلوب المسلمين في شتى أنحاء الأرض، ولكم أن تعلموا أنه لو دخل عربي إلى أي مسجد في دول شرق آسيا خاصةً لو كان من المملكة أو الشام لقدمه إمام ذلك المسجد على نفسه تبركاً به ولاعتقاده أن هذا الرجل من أقارب النبي الأمين وأنه لا ينبغي أن يؤم المصلين بوجوده، هذه البلدان كانت على مستوى الحدث وسيسجل لها ذلك في ضمير الأمة وليحتسب قادتها أجرهم عند الله لتصديقهم كلامه عز وجلّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ. ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ. أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا. ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ» (محمد:7–11)، إنّ هؤلاء الظالمين المعادين لدين الإسلام ولنبيه محمدّ عليه أفضل الصلاة والسلام هم في حقيقة الأمر يقومون بأكبر جريمة في تاريخ البشرية إذ انهم يحولون بين الناس وبين أكبر نعمة امتن الله بها على الإنسانية ولكنهم قد طاشت أحلامهم وسفهت وقد ذكر الله أمثالهم في كتابه الكريم: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِياً وَنَصِيراً» (الفرقان:31)

الدول الغربية والشرقية يجب أن تعي أن المساس بعقيدة الأمة العربية والإسلامية والتي هي وعاء ضميرها ووجدانها لن يمر كسحابة صيف وينبغي أن تتوقع أنه لن يكون كل أفراد العالم العربي والإسلامي وزراء خارجية وديبلوماسيين كما لن تسري عليهم الأعراف التي يدين بها مجتمعهم الساقط.

أتوقع أن الدنمارك والنروج قد سقطتا بكل حماقة بواد غير ذي قرار وها هي سفاراتهم قد أحرقت في دمشق بعد أن كانت لهم واحة من الأمان وهذه بضائعهم قد قوطعت واضمحل سوقهم في المنطقة ويتوقع أن تتفاقم الخسائر التي ستتكبدها شركة آرلا وحدها جراء استمرار المقاطعة بالمنطقة بصفة عامة، لتتجاوز 3 مليارات كرون سنويا (488 مليون دولار).

وأستشهد بما جاء على لسان الخبير الاقتصادي بمصرف يسكه الدنماركي كلاوس بيرن ينسن من أن آلاف فرص العمل مهددة بسبب المقاطعة، وسيكون الوضع تراجيديا إذا طال أمد مقاطعة البضائع الدنماركية بمنطقة الشرق الأوسط، وهذا يعني أن هذه السياسة يمكنها أن تهز الاقتصاد الدنماركي على المدى الطويل في حال تعذر إيجاد أسواق بديلة، ويضيف الخبير أن خسارة مليار كرون من أموال الصادرات سيكلف الدنمارك خسارة 1400 فرصة عمل داخل سوق العمل، مضيفا أن مداخيل صادرات الدنمارك وأرباحها السنوية من منطقة الشرق الأوسط تتجاوز 5 مليارات كرون دنماركي سنويا (813 مليون دولار)، ويؤكد أنه في حال طال أمد المقاطعة وتوقف صادرات منتجات الحليب فقط، سيفقد 4000 فرصة عمل بالإضافة إلى خسارة تقدر بحوالي 2,4 مليار كرون في هذا القطاع وحده. قد لا يعجب المرء من عدم تجرؤ أي صحيفة أو حكومة أو كائناً من كان على المساس بأمور يهودية معاصرة ارتقت لتصبح «La Concession Extra» أو إلى حد التقديس كالمحرقة المزعومة (Holocaust) والتي ما أن يتجرأ أحد على ذكرها حتى تتداعى عليه الأمم ولا أريد أن أستفيض بهذا الخصوص لدراية معظم الناس بأن الهولوكوست هي وثن (L'Idole) صهيوني أراد له صانعوه أن يكون (هبل الثاني).

لكنه لا شك سيقدر صحوة مفاجئة لهياكل الأنظمة المتآكلة والتي لا أدري متى ستقف لتقوم بحفظ بضع قطرات من ماء وجه قد لا تزال تمتلكها، والتي لا زالت (وأقول جازماً) بأنها حتى بعد نشر هذا المقال تتعامى عن نصرة حتى أنفسها ولعلي لن أظلمهم إذا شبهتهم بأطلال امرؤ القيس حين وصفها بقوله: ألاَ على الربع المقيم بعسعسا كأني أنادي أو أكلم أخرسا

بقي أن نذكر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي نص على: «الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم».

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة، ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم فقد نصت بعض مواده على ما يلي:

المادة 26، الفقرة 2 : يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

المادة 29، الفقرة 2: يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

الفقرة 3 من نفس المادة: لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

كما نذكر بالقرار الذي تبنته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 2005/4/12 الداعي إلى محاربة تشوه الأديان ولا سيما الإسلام.

The ban of distortion and vicious attacks against religions and especially Islam l'interdiction de la dÇformation et des attaques mÇchantes contre des religions et particuliérement l'Islam

إستناداً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي وقعت عليه الدنمارك والنروج ولم يذكر أنهما سجلتا أي تحفظ عليه، نطالب المنظمة الدولية باتخاذ الإجراءات التي تقوم باتخاذها عادة لأقل من هذه التطاولات لتثبت أنها لا تزال منظمة دولية وليست مجرد غرفة عمليات أو وكر مظلم لدول «الكونسيسيون».

* كاتب من سورية

محكمة ليكودية بزعانف طائفية واثنية

حمدان حمدان*

■ اسمه الكامل رؤوف رشيد عبد الرحمن، من مواليد حلبجة الشهيرة عام 1941، اي ان منصب رئيس المحكمة المختصة بمحاكمة الرئيس صدام، يجب ان يكون كرديا، وان هيئة الادعاء الجماعية، ينبغي بحسب (قانون العراق الجديد)، ان تكون شيعية بتمامها، فالتحاصص قائم في المحكمة، كما هو في السياسة، ويحمل القاضي الجديد، ثلاث علامات، ليس لاسمه فيها نصيب، فهو رؤوف، وليس في محنته ومسلكه ما يشي بالرأفة، وهو رشيد، وليس تحت طاسة رأسه ما ينم عن الرشد، وهو رحمن، في الوقت الذي تتكسر نظرته فيما يشبه الاعاقة، والرحيم كامل الصفات ثابت الجنان راجح العقل، لان ما بين صفات الرحمة وخلق الله الاسوياء، جدلية علاقة وترابط.

ونظرا لانعدام الوزن والاتزان، فان في رأفته ورشده ورحمانيته، الفضل الاكبر، فيما جاء مصدقا لاسباب استقالة القاضي الامين، عندما ارادت حكومة الاشقياء، ان تعطي سببا لاستقالة القاضي الامين، غير ما هو، ويكاد المريب ان يقول خذوني، اذ منذ الدقائق الاولى التي استهل بها القاضي رؤوف جلسته، اعلن دون اعلان، كما صرح دون تصريح بانه هنا، انما ليؤدي دورا نقيضا لسماحة وسعة صدر القاضي الكردي الامين، اثناء التحقيق مع المتهمين.

لا وقت لديه، نظرا لاعماله الكثيفة في حلبجة! لسماع خطابات سياسية (من كان يريد خطابات سياسية فليخرج خارج المحكمة)، وكأنه هو ومحكمته، قد جاءا من خارج السياسة الامريكية، وكيما يثبت القاضي رشده، فانه يجهر بالقول، (ظط بالامريكان)، وقد نسي ان سيده القائم على معاشة ومعاده، جلال طالباني (باعتبار ان حلبجة من المحمية الطالبانية)، كان يحاول تقبيل يد الحاكم الامريكي الاول غاي، ثم ليفعل الفعل نفسه مع الحاكم الثاني بريمر.

(ظط بالامريكان) هذه، لم نسمعها نحن جمهور المتفرجين على الشاشة الصغيرة، بل نقلتها جريدة «الحياة» اللندنية يوم الاثنين بتاريخ الثلاثين من كانون الثاني 2006 على الصفحة السادسة.

وكان تعليقها اللاحق وربما الساخر (يتلفظ القاضي الجديد بمثل هذه الكلمات وهو يجادل صدام.. ربما لاثبات ألا علاقة للامريكيين بادارة محكمته!) وهي علامة اضافية من علامات رشد القاضي وحكمته.. فالامريكيون لا علاقة لهم بالمحكمة، لكن لهم علاقة باحتلال العراق كله، ولا يخجل مثل هؤلاء الناس، على ترويض العقول بمحو الذاكرة، فالسيد رؤوف، من اعمال كردستان، وما كان لهذا الاقليم، ان يصبح اقليما منفصلا عن العراق، لولا القوة الامريكية في الحصار والاحتلال، ولولا الاحتلال، ما كان لمثله ولمئات الالوف من عصبيته الشعوبية، ان تأسر صدام او تحاكمه، ثم لماذا لا يقول لنا صاحب حكمة (ظط بالامريكان) اين هو الان، وما هي القوى التي تحكم قبضتها من اجل حمايته ومحكمته في المنطقة الخضراء؟

ان الامريكيين لا ينزعجون من كلمات نابية صادرة عن وكيل قانوني لشرعنة الاحتلال، المهم لديهم اين هو موقعه من الاحتلال، وهذا ما يفرق (ظط) الصدامية من بوش وابيه، لانها اعلان كبرياء الاسير المواظب على مقاومة الاحتلال، وحتى وهو في سجنه واساءة معاملته كرئيس.

ربما كانت استعدادات القاضي رؤوف، لتلقف دور السفاهة النقيض، قادمة من حملة ثارات حلبجة في تاريخ صدام، وهي واقعة لا يدركها عقل رؤوف المشدود الى عماء عنصريته وانسداد افقه.. وهو ما يماثله نقل وظيفته الكبرى، من دور رئيس لمحكمة الجنايات العليا، الى دور معلم في مدرسة ابتدائية، وهو الفعل الذي اسقطه بالضربة القاضية، وهو لم يهنأ بفرصته السادية لاكثر من دقائق.

اليوم، يناقش جهابذة القانون لجهة الحكومة العراقية ـ الامريكية، في تفاصيل اللائق وغير اللائق، من سلوكيات المتهمين داخل المحكمة، ويضربون مثلا ما ساقه السيد برزان التكريتي، حين وصف المحكمة بانها (بنت زنى)، اي انها مولود غير شرعي، لانها قامت على باطل الاحتلال ولاشرعيته، فهل يستطيع السيد القاضي الجديد، ان يثبت العكس، بدلا من عنترية الاستقواء، وطرد المتهم من قاعة المحكمة؟!

كيف للمتهمين الاسرى، الا يتحدثوا في السياسة، طالما ان المحاكمة من مفرق شعرها الى اخمص قدميها هي سياسية.. واليكم هذه العناوين المختصرة:

ـ محاكمة الدجيل، سياسية بالمطلق فهي تدور باسبابها ونتائجها، في واقعة مؤامرة، من حزب الدعوة الايراني، لاغتيال الرئيس صدام حسين. فهي ليست واقعة جنائية صرفة مفصولة عن اسبابها السياسية الصرفة.

ـ المشتكون في واقعة الدجيل، على الهوى الطائفي، هم سياسيون ايضا بمعنى من المعاني، فالواقعة الجنائية الصرفة، تتطلب متهما محددا بذاته، فيما جميع المشتكين، يطلبون انزال العقاب بصدام ولفيف من المعروفين في نظامه.. كما لا ينسى المشتكون المطالبة بالتعويض، الذي هو مكافأة الشهادة المأجورة.

ـ حلبجة، او هولوكست الاكراد الدعية، وقد تم لنا، نشر المزيد من تفاصيلها ووثائقها الامريكية في «القدس العربي»، هي باختصار سياسية وعسكرية بآن. واليكم بعضها حسب افادات مسؤولين امريكيين كبار في المؤسسات الامريكية العليا، حسب عناوين الوثائق التالية:

ـ السيد ستيفن بلتير، كبير المحللين السياسيين في وكالة الاستخبارات المركزية، والمسؤول يومها، عن قسم العراق اثناء الحرب مع ايران. والوثيقة كتاب مدعم بعنوان: حرب العراق وايران، مؤسسة بريجر للنشر ـ نيويورك.

ـ السيد جود وانسكي، مستشار الرئيس ريغان، ومساعد رئيس تحرير صحيفة «وول ستريت جورنال». والوثيقة في تقريره الذي يرد فيه على مزاعم منظمة حقوق الانسان الامريكية، التي تستقي كل معلوماتها عن العراق، من مصدر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة طالباني.

ـ السيد ملتون فورست. مراسل مجلة «نيوركر» الشهيرة في العراق والشرق الاوسط. والوثيقة كتابه (قلاع من الرمال)، الذي يثبت فيه، دقة الجواب من السؤال (اين هم ضحايا ايران، اذا كانت الغازات السامة، مضروبة من العراقيين؟) ولماذا لا يكون الضحايا الا من الاكراد.. بل واين قبورهم الجماعية بمئات الالوف حسب التوصيف الماكر؟

ـ السيد روجر تربلنغ، ووثيقته في مجلته الشهيرة (فيلج ڤويس) اي صوت القرية او الريف.

ـ وهناك تقريران وافيان عن حلبجة، احدهما باسم مهعد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب العسكرية الامريكية، ويقع في تسعين صفحة، تم اخفاؤه (شديد السرية) في عهد بوش الاب، والتقرير الثاني صادر باسم وكالة الاستخبارات الامريكية في ملف تشرين الاول (اكتوبر) 2002.

ورغم ان جميع هذه المصادر، ليست اكثر من شنشنة من عنعنه (حجر من جبل) لما تيسر الينا من معلومات، ومخبوئها كثير، الا انها مع ذلك، انما جاءت لتؤكد نتيجة واحدة (ان الغالبية العظمى لضحايا حلبجة، انما قتلوا بسلاح فتاك، ينتمي الى فصيلة غاز كلوريد السيانوجين، وهو ما تبين من فحص التربة واعراض الضحايا ميدانيا، وان هذا الغاز تمتلكه ايران وليس العراق، لان ما في حوزة العراقيين هو غاز الخردل وليس سواه). وهو ما دبجه ستيفن بلتير في تقريره الضخم، الذي حوله مع احالته للتقاعد الى كتاب.

ويضيف بلتير «ان عديد الضحايا كانوا مع ذلك بالمئات وليس بالالوف، كما تدعي جهات اخرى!).

نرجو ان يسمح وقت القاضي الثمين، بقراءة هذه الملفات، التي نراهن انه لم يسمع بها من قبل.

اما رجاؤنا الثاني، فموجه الى الحصة الشيعية في محاكمة الرئيس صدام، اذ ماذا يقولون في مؤامرة اغتيال رئيس، اهي سياسية ام جنائية، وهل يمكن الفصل بينهما، الم تتوافق المحكمة والحكومة، على تنصيب ادعاء شيعي بكامله، ام هو محض الصدفة السعيدة في خيار متوافق، ليكودي امريكي، وآخر مشبه قانوني يعمل في خدمته؟!

ليجيبنا الذي بات يصعر خده للناس والمشهد، سيد الادعاء جعفر الموسوي، لماذا يوسوس للمشتكين، ومن هو الذي شكل محكمته، وفي ظل اي قانون، وما هو مصدر التمويل، الذي ادعت حكومات علي بابا، بانه تكلف حتى الان، ما يزيد على مئة وخمسين مليون دولار، فيما ايد هذا الرقم لصوص الفساد في ادارة بوش نفسها، فيما هم يتساقطون اليوم مثل اوراق الخريف.

ما رأي (الطيف الشيعي) في المحكمة، بتمرد جماعي مسلح مدعوم من ايران ضد الدولة، فيما الدولة في حالة حرب مع قوى التحالف الثلاثيني على رأسه الولايات المتحدة الامريكية.. ولماذا لا تكون المقابر الجماعية حصاد اربع حروب بما فيها حرب الحظر الجوي، حيث بلغ مجموع الغارات الامريكية التي شنت ضد جنوب العراق خمسة وسبعين الف غارة جوية، بحسب تقرير دائرة العمليات في البنتاغون؟!

لا حاجة الان، لاعمال الذهن القانوني في شرعية المحكمة وتفاصيل ما يدور فيها من مسالك، فالحكم موضوع تحت المجلد ما فوق المنضدة، والقرار موجود في جيب القاضي بعد ترجمته الى العربية، اما موعد دم صدام، ابو الوطنية العراقية، بل ابو القيادة العربية دون شبيه، فسوف يكون في محاكمة قصاصها عظيم، محكمة شاقة وطويلة وقاسية.. على الاشقياء من طلاب الدنيا دون شرف او حياء.. فدم صدام لا يذهب هدرا، سيورق ويزهر ويتفرع تحت طهارة ارواء تربة الامة.

سيسطع نجم صدام في سماء كبرياء امة وليدة، دون اطياف ولا اطراف، وسوف مع هذه الولادة، ينتصب ميزان الحق في ظلال محكمة قضاتها من ابطال المقاومة وما يحكمون.

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية

ثوابت الأمة عند الليبراليين العرب

د. خالد شوكات*

■ يخطئ كثيرا كل من يعتقد بأن التيار الليبرالي في الوطن العربي، هو مجرد طابور خامس للولايات المتحدة الأمريكية أو لغيرها من القوى الغربية، على الرغم من إمكانية وجود علاقات قوية لبعض قادة ونشطاء هذا التيار مع واشنطن أو سواها من العواصم الدولية، فالليبرالية باعتبارها مجموعة قيم ومبادئ فكرية وسياسية إنسانية، هي في المقام الأول عقيدة بشرية تتجاوز حدود التاريخ والجغرافيا، تماما كما هو شأن عقائد أخرى، كالديمقراطية والاشتراكية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

واتهام التيار الليبرالي العربي بالعمالة للولايات المتحدة أو سواها، ليس إلا نتاجا لولع العقل العربي عامة بإلصاق تهم التخوين والعمالة بالآخر المختلف عنه، فالإخوان المسلمون كانوا برأي القوميين واليساريين العرب مجرد صنيعة للاستعمار البريطاني، والشيوعيون العرب كانوا برأي سواهم عملاء لـ«كي جي بي» وإذا ما أمطرت في موسكو قيل انهم وضعوا المظلات في مدنهم وقراهم العربية الجافة، أما القوميون العرب فليسوا سوى ردة فعل عمياء على الشوفينيات التركية والايطالية والألمانية، ولاحقا مخبرين لدى التنظيمات الناصرية والبعثية.

إن التيار الليبرالي العربي هو تعبير أصيل برأيي عن إحدى الحاجات الماسة التي تفتقدها المجتمعات العربية، وهو مشروع يرى في الحرية والديمقراطية ودحر الأنظمة الاستبدادية أولوية يمكن أن تقود إلى تحقيق بقية الحاجات الأساسية التي تفتقدها المجتمعات العربية أيضا، والتي تتخذها تيارات أخرى أولويات، كما هو أمر التحرير والوحدة لدى القوميين العرب، أو العدالة الاجتماعية لدى اليسار، أو تطبيق الشريعة الإسلامية لدى الإسلاميين.

وكأحد المؤمنين بالقيم الليبرالية الكونية، ممثلة أساسا في الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان والاقتصاد الحر الحافظ والمحفز للمبادرة الفردية، لا أجد أي تناقض بين مرجعيتي الليبرالية هذه، وإيماني العميق بأن إنشاء فضاء ليبرالي في العالم العربي وحده الكفيل بضمان تدين إسلامي حقيقي لدى الناس خال من كل رياء أو نفاق أو طمع، يعمل على نفع الناس لا التآمر لتفجير أجسادهم البريئة، وكذلك تحقيق التواصل بين مختلف البلدان العربية بما يحول مشاريع الوحدة إلى مصالح مادية، والشعارات الكلامية إلى حقائق عملية على الأرض، ناهيك عن إزالة معوقات استكمال عمليات تحرير الأرض المتأخرة من خلال تعرية واقع المحتلين وكشف معادنهم المشوهة للعالم.

إن الاتهامات التي تكال إلى الليبراليين العرب، قدامى كانوا أم جددا، ليست في اعتقادي إلا تجسيدا لاستمرارية أزمة العقل العربي، من حيث جنوح تجلياته المتعددة باستمرار إلى الشمولية، كما هو جنوح المنظرين العرب على اختلاف مشاربهم إلى تقديم أنفسهم للأمة أنبياء لديهم مقدسات، تحل اللعنة على كل من يشكك فيها، ويحرم كل من لا يؤمن بها من نياشين المقاومة والبطولة والوطنية، وبالمقابل فإنه سيكون مؤشرا على تعافي هذا العقل إيمانه بأن تجلياته جميعا نسبية، وبأن الليبرالي كما اليساري والقومي والإسلامي، صاحب وجهة نظر من حقه أن يطرحها على الجمهور دون أن يتهمه أحد بالخيانة، أو يرهبه بقطع الرأس أو اللسان.

لقد أهدرت أمة العرب طيلة الخمسين عاما الماضية ملايين الفرص لإصلاح أوضاعها، وكان السبب الرئيسي في ذلك، أن صوتا واحدا كان يجب أن يسمع، وأن رئيسا واحدا كان يجب أن يطاع، وأن حزبا واحدا كان يملك الحقيقة السياسية والطهارة الفكرية والنقاء الثوري، أما البقية فإما صنائع للاستعمار أو أذناب وأدوات تحركها القوى الأجنبية، ولعله من أكبر دواعي الأسف أن الوضع الكارثي الذي وصلنا إليه، والسواد الحالك الذي يحيط بنا من كل حدب، والفشل الصارخ الذي يجلل مسيرتنا البائسة على كافة الأصعدة، كل ذلك لم يكن كافيا ليقنعنا بأن الطريق الشمولي الأحادي لم يكن صائبا، وبأنه من الأصلح أن تستوعبنا جميعا أرضنا، وبأن نحتكم في اختلافاتنا البشرية إلى صناديق الاقتراع، وبأن لا يزايد أحدنا على الآخر في حب الوطن أو الدين أو القومية.

إن مجرد الاستماع إلى الساسة والمنظرين العرب كل على حدة، سيقود بلا شك إلى اكتشاف الحقيقة، فالليبراليون العرب لا يمكن أن يكونوا من أنفسهم ليبراليين وعربا، يؤمنون بحق شعوبهم في التمتع بالحرية والديمقراطية وبناء علاقات سلمية وودية مع الغرب والشرق على السواء، إنما هم في نظر القوميين أو الإسلاميين أو بعض اليساريين عملاء جرى تدريبهم على الكلام في دهاليز «سي آي إيه»، وإنه لمؤسف أن نعوتا مشابهة يمكن أن تقال في منتديات الليبراليين عن سواهم، من قبيل «أيتام صدام» و«عملاء إيران» و«أذيال كاسترو وماو وايميل سونغ»، والبين عندي أنه من الطبيعي أن تنتج أمة العرب ليبراليين وقوميين وإسلاميين ويساريين، لأنه لا أمة في الدنيا خالية من انقسامات، وما اختلاف أمة عن أخرى إلا في كيفية إدارة هذه الإنقسامات، بين دعاة تعايش وأدعياء عصمة وألوهية.

وإن الناظر في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، سيستنتج بلا ريب أن لليبراليين العرب أفضالا كثيرة على شعوبهم وبلدانهم، فهم على سبيل المثال من قاد معارك التحرير ضد الاستعمارين الفرنسي والأنكليزي، وهم من قاد تجارب النهضة والإصلاح الأولى في أكثر من قطر عربي، وهم من كشف للأمة حقيقة التخلف الحضاري الذي أضحت عليه، وحاول الأخذ بيدها للالتحاق بركب الأمم الناهضة، دون أن يكون لديهم أية عقدة في التعامل مع ما عرف بثوابت وخصائص الهوية الدينية والقومية.

لقد كان سعد زغلول باشا ليبراليا، وكان النحاس باشا ليبراليا، تماما كما هو شأن مصطفى كامل ورفاعة الطهطاوي وطه حسين والشيخ علي عبد الرازق وعباس محمود العقاد وغيرهم من رموز عصر النهضة المصرية، وفي تونس كان بورقيبة ليبراليا وخير الدين باشا ليبراليا، و كذا الشأن بالنسبة لمحمد علي الحامي والطاهر الحداد وفرحات حشاد وصالح بن يوسف ومحمود الماطري وعلي البلهوان وسواهم من رموز الحركة الوطنية التونسية التي خاضت غمار الكفاح ضد الاحتلال وبناء الدولة المستقلة.

وفي المغرب ولبنان وسورية والجزائر والعراق، كانت غالبية رجال وقادة الحركات الوطنية التي حررت البلاد من المستعمر الأجنبي، من الليبراليين الذين خططوا لإقامة دول مستقلة معتزة من جانب بهويتها القومية العربية والدينية الإسلامية، ومستندة من جانب آخر على قاعدة البنيان السياسي الحديث كما تجلى في الغرب، من حيث التأكيد على علوية الدساتير والفصل بين السلطات وضمان حقوق الإنسان والحريات، هذا قبل أن تتفاجأ هذه النخب بزحف العسكر من الثكنات، وتسمية الانقلابات العسكرية بالثورات، وظهور أنبياء جدد باسم القومية والوحدة والإشتراكية، أجازوا مصادرة كل شيء باسم الحفاظ على المصالح القومية والدينية والطبقية، حتى عاد ضعاف العرب ـ وهم الغالبية ـ يترحمون على أيام المستعمر من شدة ما فعل بهم المستبد من أهل الدم والعشيرة.

إن اختلاف الليبراليين العرب، مع غيرهم من تيارات الأمة، لم يكن اختلافا على الثوابت، والقول بخلاف ذلك ليس سوى افتئات كبير يراد به مواصلة السير في المناهج الأحادية البائسة إياها، إنما كل الاختلاف منصب على الآليات الكفيلة بتحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا، فالنظرة الليبرالية العربية إلى القضية الفلسطينية في تميزها عن غيرها على سبيل المثال، ليس مردها الإيمان أو عدم الإيمان بالحق الفلسطيني، فالحق الفلسطيني ثابت وليس محل نقاش، إنما الاختلاف حول الكيفية المثلى لإحقاق هذا الحق، وكذا الحال بالنسبة للقضية العراقية، فما هو مصدر اختلاف بين الليبراليين العرب وغيرهم، لا يدور حول حق العراقيين في العيش في دولة مستقلة لا وجود لجندي محتل على أرضها، إنما الخلاف على كيفية بناء هذه الدولة، على أن تكون دولة ديمقراطية تعددية، لا دولة بعثية أو زرقاوية مدلهمة.

ولعل أكبر ما يصيب الأمم، أن يحرمها أبناؤها من ثروة تعدد الآراء، ولعل أهم ما يميز الأمم المتحضرة فسحها المجال أمام ظهور الآراء المتعددة في أحلك الظروف والأزمات، وإن أمة العرب أحوج ما تكون إلى أن يتسع مجالها وعقلها لكل الأفكار والتوجهات بعيدا عن التخوين والمزايدات، وبعيدا عن الأوهام والعنتريات، وأن تتبنى تياراتها الفكرية والسياسية جميعا، قيما جامعة هي في أمس الحاجة إليها، وفي مقدمتها النسبية، فعندما يدرك الإنسان انه ليس بمقدوره امتلاك الحقيقة، سيعذر أخاه الإنسان وسيجد له متسعا للعيش إلى جانبه والقبول به والتنافس النزيه معه، بما يحقق المصلحة المشتركة بينهما.

* كاتب تونسي، مدير مركز دعم الديمقراطية في العالم العربي–لاهاي

من تحت الدلف لتحت المزراب

طريق ثالث لإنقاذ سورية من استبدادين: عسكري أو ديني

أحمد الخليل*

■ في سياق مقال بعنوان (سيدي الشيخ: لا تكونن ظهيرا للمجرمين) يقول الدكتور محمد منير الغضبان (موقع أخبار الشرق 3 كانون الثاني ـ يناير 2006 م) (...يشهد الله. لقد كان رياض الترك – العلماني الشيوعي ـ خيرا لشعبه منك (المقصود محمد سعيد رمضان البوطي) لشعبك يوم رفض أن يفتي للطغاة لإبادة الشعب واختار السجن سبعة عشر عاما.. حتى لا يمالئ الحاكم...).

وبعد أيام صرح مراقب عام الإخوان المسلمين (علي صدر الدين البيانوني) أنه يؤيد انشقاق أية شخصية علوية أو سنية عن السلطة (اثر انشقاق عبد الحليم خدام).

بالنسبة لبعض المنتمين إلى التيار السياسي الإسلامي، الشعب السوري هو عبارة عن طوائف وملل أو ملحدين وكفار وبالتالي لا تتحدد العلاقة مع بعض أطراف المعارضة (شيوعية أو قومية أو حتى إسلامية أخرى) إلا على أساس طائفي أو ديني باعتبار أن (الحاكمية لله) وبالتالي ليس هناك من لاحم أو رابط بين الناس إلا الدين والذي كان أساس الخلافة الأموية والعباسية والعثمانية. هذا الرابط الذي تشكلت على أساسه كثير من الإمبراطوريات والدول فقد أهميته التاريخية بعد تحلل الكثير من الدول وتفكك إمبراطوريات عديدة وإلا لما تشظت الإمبراطورية العثمانية أو إمبراطورية شارلمان المسيحية.

إذا بالنسبة لهذا البعض من التيارات الإسلامية الرابط بين الناس هو معطى ثابت لا يتبدل ولا يتحول مهما تبدلت الظروف السياسية والتاريخية على المنطقة ومهما تنوعت خارطة المصالح وعلى أساسه يبنى الفكر السياسي والبرامج التي تنشد التغيير في بلد من البلدان.

لذلك يستغرب الغضبان أن يكون (المناضل الكبير رياض الترك) خيرا لشعبه من البوطي المسلم وشيخ الجام